

Distr.: General
16 December 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والستون

15-26 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعقودة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

دليل المناقشة لاجتماعات المائدة المستديرة الوزارية المقرر أن تعقدها لجنة
وضع المرأة في إطار الموضوع ذي الأولوية المعنون "مشاركة المرأة واتخاذها
القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف،
من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"

مذكرة من الأمانة العامة

أولا - مقدمة

1 - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 6/2015 المتعلق بتنظيم وأساليب عمل لجنة وضع
المرأة في المستقبل، أن تتضمن دورة اللجنة جزءا وزاريا من أجل إعادة تأكيد وتعزيز الالتزام السياسي بتحقيق
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وكذلك حقوق الإنسان الخاصة بهما، وضمان المشاركة الرفيعة
المستوى في مداورات اللجنة وتسليط الضوء عليها، وأن يتضمن هذا الجزء اجتماعات مائدة مستديرة وزارية
أو غير ذلك من الحوارات التفاعلية الرفيعة المستوى.



2 - ووفقاً لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات، بصيغته الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 15/2020، ستنتظر اللجنة في موضوع "مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، باعتباره الموضوع ذا الأولوية للجنة في دورتها الخامسة والستين المقرر عقدها في الفترة من 15 إلى 26 آذار/مارس 2021. وعلاوة على ذلك القرار، يُقترح أن تعقد اللجنة في تلك الدورة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية لإتاحة الفرصة أمام الوزراء والوزيرات للمشاركة على مستوى رفيع في المناقشات بشأن المسائل الرئيسية المثارة في إطار الموضوع ذي الأولوية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - الموضوع الرئيسي ومواضيعه الفرعية

3 - في إطار الموضوع ذي الأولوية "مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، ستعقد اللجنة أربعة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية بشأن الموضوعين الفرعيين التاليين:

(أ) تحقيق التكافؤ: الممارسات الجيدة نحو تحقيق مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة؛

(ب) تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة.

4 - وستركز اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية على تبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة فيما يتصل بالموضوعين الفرعيين المقترحين. وسيُشجّع الوزراء والوزيرات على أن يجعلوا نصب أعينهم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن. وسيُدعى الوزراء والوزيرات إلى إبراز الخطوات والتدابير اللازمة والمقرر اتخاذها من أجل ضمان أن تسهم الاستجابات الوطنية إسهاماً فعالاً في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بشكل كامل وفعال ومُعجل.

باء - المشاركون

5 - ستتيح اجتماعات المائدة المستديرة للوزراء والوزيرات الفرصة للمشاركة افتراضياً في الحوار والمناقشة. وستكون اجتماعات المائدة المستديرة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء والمراقبين.

6 - ويدعى الوزراء والوزيرات إلى الإشارة مسبقاً، وحيداً لو كان ذلك في موعد أقصاه 26 شباط/فبراير 2021، إلى اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي يفضلون المشاركة فيه، مع الإشارة إلى خيار ثان. ومن المتوقع أن يشارك في كل اجتماع مائدة مستديرة عدد يتراوح بين 15 و 17 وزيراً ووزيرة. وستتاح لرؤساء ورئيسات اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية قائمة بمن سجلوا أسماءهم من الوزراء والوزيرات للمشاركة في كل اجتماع مائدة مستديرة، ولكن لن يجري مسبقاً إعداد قوائم المتكلمين.

7 - وسيوجّه رؤساء ورئيسات اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية المناقشات بغية تشجيع التفاعل. ولن تتجاوز المداخلات ثلاث دقائق، مع التركيز على الحوار. وسيشجّع الوزراء والوزيرات على طرح أسئلة والتعليق على المداخلات التي تقدّم أثناء الحوار.

جيم - المواعيد

8 - ستُعقد اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية في صورة اجتماعات افتراضية غير رسمية، يوم الاثنين 15 آذار/مارس 2021، من الساعة 16:00 إلى الساعة 18:00، ويوم الثلاثاء 16 آذار/مارس 2021، من الساعة 9:00 إلى الساعة 11:00، في الأوقات المبينة في الجدول أدناه.

اجتماع المائدة المستديرة	التوقيت	المكان
تحقيق التكافؤ: الممارسات الجيدة نحو تحقيق مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة	17:00-16:00	منصة افتراضية
تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة	18:00-17:00	منصة افتراضية
تحقيق التكافؤ: الممارسات الجيدة نحو تحقيق مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة	10:00-9:00	منصة افتراضية
تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة	11:00-10:00	منصة افتراضية

دال - النواتج

9 - ستكون نواتج اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية في شكل موجزات مقدّمة من رؤساء ورئيسات اجتماعات المائدة المستديرة، تعدّ بالتشاور مع المجموعات الإقليمية من خلال أعضاء المكتب.

ثالثا - بنود للمناقشة في اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

ألف - معلومات أساسية

10 - من خلال مناقشة الموضوع ذي الأولوية المعنون "مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، ستتاح الفرصة للجنة للنظر في الموضوع من حيث إمكان أن تقضي الإجراءات المراعية للمنظور الجنساني عبر مختلف هذه المجالات إلى الإسراع بوتيرة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعقد العمل من خلال وضع أهداف أكثر طموحا، وزيادة الإرادة السياسية، وإبرام الترتيبات التمويلية والمؤسسية الأقدر على الاستجابة لاحتياجات وقدرات النساء والفتيات.

11 - ويعدّ تقاسم الرجل والمرأة للسلطة، الذي تتاح للمرأة من خلاله فرص متكافئة في الوصول إلى دوائر صنع القرار والمشاركة فيها بفعالية في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية ومؤسسات الإدارة العامة، مطلباً حيوياً لتحقيق المساواة للنساء والفتيات. ويعدّ اضطلاع المرأة بأدوار قيادية في المجتمع المدني، مثل

الجماعات النسائية والشبكات والمنظمات المجتمعية، متطلبا حيويًا أيضًا. وصحيح أن تقدّمًا قد أُحرز على صعيد زيادة عدد النساء في المناصب التنفيذية والتشريعية، ولكن ما زال هناك شوط بعيد ينبغي قطعه لتحقيق التكافؤ التام بين الجنسين بنسبة 50 إلى 50. ولا تزال المرأة ممثلة بشكل ناقص في جميع جوانب صنع القرار. والعنف ضد المرأة في الحياة العامة منتشر. وكثيراً ما يقاوم الرجال تولّي المرأة الأدوار القيادية، وذلك حتى داخل الأحزاب السياسية. وإن مستويات الفقر الأعلى التي تعاني منها المرأة، والدرجة الأشد لمحدودية الفرص المتاحة لها للحصول على التمويل، وتحملها عبئاً أكبر في إطار واجبات الرعاية، والتحديات التي تعيق تمتّعها بحقوقها وصحتها الجنسية والإنجابية، والقواعد والإجراءات المؤسسية التي تعرّضها للإقصاء، كلها أمور تحدّ من مشاركتها بالشكل الكامل. وتتسبّب الأعراف والتوقعات الاجتماعية المستمرة منذ أمد بعيد بشأن أدوار المرأة في تقاوم هذه التحديات والانتقاص من قيمة مساهمات المرأة في صنع القرار، مما يشكل تهديدا للتنمية المستدامة. وتتخذ المقاومة المنظّمة لوجود المرأة في الحياة العامة في بعض الأحيان أشكالاً قوية وعنيفة، وهو وضع يزداد سوءا بسبب تراجع الديمقراطية، مما يتسبّب في تزايد الاستقطاب الاجتماعي والسياسي وتعمّق انعدام المساواة. وسيطلب سد هذه الثغرات إرادة سياسية لتغيير علاقات السلطة، واستخدام التدابير الخاصة المؤقتة، وتهئية بيئات ونظم مؤسسية مؤاتية بدرجة أكبر، والحد من العنف ضد المرأة في الحياة العامة، وإسماع صوت المرأة بقوة أكبر، والقضاء على التمييز.

12 - وسيُدعى الوزراء والوزيرات خلال اجتماعات المائدة المستديرة إلى تناول الأسئلة الواردة في دليل المناقشة أدناه والتركيز على ما يتعيّن القيام به للتّجديد بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عام 2030 من أجل إعمال حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات وتمكينهن. ويُشجّع الوزراء والوزيرات على تسليط الضوء على التشريعات والسياسات والأنظمة والاستراتيجيات، بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة، التي أثبتت نجاحها في زيادة عدد النساء في دوائر صنع القرار. وربما يتناول الوزراء والوزيرات أيضاً مسألة تأنيث الفقر، وكذلك مسائل توافر الخدمات العامة مثل رعاية الطفل، والآليات المؤسسية، وتوافر التمويل، والتصديّ للأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية، والبنى التحتية، والتدابير التثقيفية وغيرها من التدابير التي تسهم في تهئية بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة. ويُشجّع الوزراء والوزيرات أيضاً على الاستفادة من دليل المناقشة هذا والرجوع إلى تقرير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية للدورة الخامسة والستين (E/CN.6/2021/3).

باء - دليل المناقشة

تحقيق التكافؤ: الممارسات الجيدة نحو تحقيق مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة

13 - ثمة ارتباط بين كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار (الغاية 5-5 من غايات أهداف التنمية المستدامة) وبين ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (الغاية 7-16 من غايات أهداف التنمية المستدامة). وتشغل المرأة منصب رئيس الدولة أو الحكومة في 21 بلداً فقط؛ وهناك 119 دولة لم يكن لديها قائدة امرأة قط. وعلى الصعيد العالمي، يشغل النساء 21 في المائة من المناصب الوزارية، و 25 في المائة من المقاعد البرلمانية الوطنية، و 36 في المائة من المقاعد في المجالس التداولية المحلية. وإذا لم يتم التعجيل بزيادة مشاركة المرأة، سيستحيل تحقيق الأهداف

بحلول عام 2030؛ فبالمعدل الحالي، سيستغرق الأمر 130 عاماً أخرى لتحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى رؤساء الدول والحكومات، و 56 عاماً على مستوى الوزراء في الحكومات، و 42 عاماً على مستوى النواب في البرلمانات الوطنية.

14 - وعلى الرغم من أن وجود أعداد أكبر من النساء في القطاع العام والخدمة المدنية يضيف مزيداً من منظورات المرأة تجاه السياسات وتقديم الخدمات العامة، نادراً ما تتولّى المرأة مناصب قيادية. وتشير التقديرات إلى أن النساء يمثلن أقل من نصف عدد القضاة حول العالم. وعدم وجود النساء في دوائر صنع القرار في القطاع العام يجعل الحكومات غير مؤهلة للاستجابة للنزاعات والأزمات. فعندما لا تُستشار المرأة أو تُشرك في صنع القرار بشأن المسائل التي تمس حياتها مباشرة، بما في ذلك التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية وتسوية النزاعات، من المرجح أن تكون النواتج السياسية ضارة وغير فعالة وأن تؤدي إلى انتهاك حقوقها.

15 - وإن اعتماد تشريعات الحصص الجنسانية والامتنال لها هو التدخل السياسي الرئيسي الذي أفضى إلى تحسّن مستويات مشاركة المرأة في صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي. ومن البلدان التي تستخدم حصصاً للمرشحين منصوصاً عليها في التشريعات على الصعيد الوطني هناك 15 بلداً يفرض هدف تمثيل المرأة بنسبة 50 في المائة، و 10 بلدان تفرض هدف تحقيق نسبة تزيد عن 40 في المائة لتمثيل المرأة أو أي من الجنسين. وتمثل طريقة تصميم نظام الحصص العامل المؤثر الرئيسي لنجاح التنفيذ فيما يتصل بالمناصب التي تُشغل بالانتخاب. وهناك 36 بلداً فقط حقق الأهداف الجنسانية المنصوص عليها في قوانين الحصص الخاصة به، وهناك 35 بلداً يفرض رُتباً معينة للنساء في قوائم المرشحين و/أو ترتيب المرشحين بالتبادل بين الجنسين على المستوى البرلماني. فبدون هذه التدابير، تجد المرأة نفسها في مكان على القائمة يجعل انتخابها مستحيلاً.

16 - وتشمل الممارسات الجيدة تحديد الأهداف وخطط العمل والأطر الزمنية لتحقيق التكافؤ الجنساني على مستوى جميع المناصب التنفيذية والتشريعية والإدارية على الصعيدين الوطني والمحلي. ويتحقّق التكافؤ الجنساني ودرجات التنوع الأكبر في تشكيلات الحكومات التنفيذية على مستوى الوزراء من خلال التعيينات عندما تكون الإرادة السياسية متوافرة. وينبغي أن تؤخذ الحلول المطبّقة لزيادة مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في القطاع العام لكي تُطبّق بشكل أكثر منهجية في القطاع الخاص، حيث يمكن للقيادات النسائية أن تساعد في تشكيل المواقف العامة وتوسيع الدائرة التي يُستمدّ منها النساء الجاهزات لتولّي مناصب صنع القرار في الحياة العامة.

17 - ويُدعى الوزراء والوزيرات إلى تناول الأسئلة التالية للمساعدة على تركيز الحوار:

(أ) ما هي الخطوات التي تتخذها الحكومات لتحقيق المساواة في مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة العامة وصنع القرار؟

(ب) ما هي الأمثلة على ممارسات جيدة في مجال التدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك الحصص الجنسانية الطموحة، تم تصميمها وتنفيذها لتتجهل بالتقدم صوب مشاركة المرأة في صنع القرارات التنفيذية والتشريعية؟

(ج) ما هي التدابير التي تتخذها الحكومات لزيادة ورصد تطوّر تمثيل المرأة في المناصب القيادية في القطاع العام وفي المؤسسات من قبيل أجهزة الإدارة العامة والقضاء؟

تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة

18 - يمثل تحقيق المساواة بين الجنسين مسؤولية جماعية تستلزم قيام الرجال والنساء معاً بإحداث التحول في المؤسسات والنظم لتهيئة بيئة مؤاتية للمشاركة المتساوية. وإن مستويات الفقر الأعلى التي تعاني منها المرأة، والدرجة الأشد لمحدودية الفرص المتاحة لها للحصول على التمويل، وتحملها عبئاً أكبر في إطار واجبات الرعاية، والتحديات التي تعيق تمتّعها بحقوقها وصحتها الجنسية والإنجابية، والقواعد والإجراءات المؤسسية التي تعرّضها للإقصاء، كلها أمور تحدّ من مشاركتها بالشكل الكامل. ويتسبّب انعدام مرافق الرعاية في عزوف النساء اللاتي لديهن أسر ومسؤوليات رعاية عن السعي إلى تولّي أدوار القيادة في الحياة العامة. وللتخفيف من العبء الواقع على عاتق المرأة، هناك حاجة ملحة لتهيئة ظروف عمل أكثر مرونة ومراعاة للظروف الأسرية، بما في ذلك إنشاء نظم الدعم، لتعيين واستبقاء النساء من جميع الأعمار في المؤسسات العامة.

19 - ولضمان تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة واضطلاعها بدور في صنع القرار، يلزم اتخاذ تدابير لجعل المؤسسات أكثر مراعاة للمنظور الجنساني. فالمؤسسات، بما أنها مصمّمة تاريخياً على أيدي رجال، توجد بها انحيازات وممارسات إقصائية متأصلة، بما في ذلك على مستوى هيكلها وسياساتها وإجراءاتها وقواعدها وثقافتها، مما يتطلب تمحيصاً وإصلاحاً. وينبغي أن تركز الهيئات التشريعية مزيداً من الموارد لإنشاء لجان أو مفوضيات تُعنى بالمساواة بين الجنسين ومنتديات للربط الشبكي، وللتكتلات النسائية وأنشطة بناء القدرات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ومن المتطلبات الحيوية أيضاً لدفع عجلة التغيير التحويلي توسيع نطاق فرص التعاون بين السياسيين ومنظمات حقوق المرأة والحركات النسوية.

20 - وتتسبّب الأعراف الاجتماعية السلبية الطويلة الأمد فيما يتعلق بالأدوار الجنسانية، فضلاً عن نقص تمثيل المرأة التي تواجه أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز، في تكوّن تصورات لدى العامة مفادها أنه لا ينبغي للمرأة أن تضطلع بدور متكافئ في الحياة العامة. وتواجه الشابات تمييزاً مزدوجاً؛ فالنساء دون سنّ الثلاثين يشكّلن أقل من 1 في المائة من تعداد النواب البرلمانيين حول العالم. ويجب مناهضة هذه الأعراف الاجتماعية من خلال إنكاء الوعي في صفوف القادة المجتمعيين والدينيين، ووسائل الإعلام، والرجال والفتيان، والنساء من مختلف الأجيال، وكذلك من خلال إجراءات تُتخذ عن عمد في هذا الصدد. ويُعتبر دعم القادة الذكور الذين يروجون علناً للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمراً حيوياً للتعبيل بتغيير الأعراف الاجتماعية. وينبغي تشجيع النساء من شرائح متنوعة على الانضمام إلى طابور الكوادر السياسية، وتوفير الحماية من العنف والتمييز للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز.

21 - ويشكل العنف الممارس ضد المرأة في الحياة العامة تهديداً لمشاركتها واضطلاعها بدور في صنع القرار. ورغم تنامي الوعي بهذه المشكلة، فإنها تظل مشكلة عالمية لأن المرأة في الحياة العامة تواجه تهديدات وأعمال عنف موجهة من منطلقات جنسانية على المستويات النفسي والبدني والجنسي، بما في ذلك القتل أثناء تأديتها مهام منصبها. وقد باتت أعمال الاعتداء والتهمير السيبراني والتحرش الجنسي التي تمارس عبر الإنترنت من منطلق جنساني شائعة بصورة متزايدة. وتتطلب الوقاية والتصدي اتخاذ إجراءات بمزيد من الاستعجال على الصعيد الوطني. وتشمل الممارسات الجيدة إصلاح التشريعات، وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، والرصد وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة. وينبغي أن تكون لدى المؤسسات العامة مدونات لقواعد السلوك ترسخ مبدأ عدم التسامح مطلقاً إزاء العنف والتمييز والإيذاء.

22 - ويشكل نقص الموارد المالية عائقاً أساسياً أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة. والنساء يكافحن لجمع الأموال للترشح للانتخاب للمناصب. ويمثل نقص الاستثمار في المنظمات النسائية تحدياً مستمراً. وكثيراً ما تقتصر الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين على التمويل اللازم لكفالة التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني بالشكل الذي يساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن شأن تهيئة الظروف وتوفير الحوافز لكي تكون الحملات الانتخابية للمرشحات مدعومة مالياً من الأموال العامة والخاصة، بما في ذلك من خلال التمويل السياسي المراعي للاعتبارات الجنسانية، والإعانات المقدمة لرعاية الطفل، وشبكات جمع الأموال، وترتيبات التمويل الجماعي والهبات غير المرتبطة بانتماء حزبي. كما أنه من خلال إنشاء وتمويل صناديق مخصصة تعطي الأولوية للتمويل المباشر للمنظمات النسائية والحركات النسوية، يمكن دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة.

23 - ويُدعى الوزراء والوزيرات إلى تناول الأسئلة التالية للمساعدة على تركيز الحوار:

- (أ) ما هي التدابير التي تتخذها الحكومات لتهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة واضطلاعها بدور في صنع القرار بشكل كامل وفعال تكون خالية من جميع أشكال العنف؟
- (ب) ما هي الأمثلة على ممارسات جيدة تم من خلالها التصدي بنجاح للقوالب النمطية السلبية والمواقف التمييزية لضمان أن يُنظر إلى المرأة كقائدة متمتعة بالشرعية والفعالية على قدم المساواة مع الرجل؟
- (ج) ما هي الأمثلة على إصلاحات مؤسسية فعالة مراعية للمنظور الجنساني سهلت تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار؟
- (د) ما هي الخطوات التي تتخذها الحكومات لزيادة توافر التمويل العالي الجودة لدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة؟